مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٦٨٥**

الخميس، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	باكستان	السيد محمود
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد تراوري
	الكاميرون	السيد مانا
	المكسيك	السيدة آرسي دي جنيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-21226 (A)
0321226

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): لقد أحيط المجلس علما بالحالة في الشرق الأوسط آخر مرة قبل اجتماع اللجنة الرباعية، على مستوى الرؤساء، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في واشنطن. وسيطلع أعضاء المجلس على البيان الصادر عن اللجنة الرباعية. وفي نفس اليوم، اجتمع الرؤساء في اللجنة الرباعية برئيس الولايات المتحدة. وقد أعرب الرئيس بوش عن مساندته القوية لجهود اللجنة الرباعية والتزامه الصارم بخارطة الطريق التي وضعتها، وهي التي ستحقق تصوره لقيام دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وكان اجتماع الرؤساء في اللجنة الرباعية جزءا من مسعى اللجنة المستمر لاستكمال خارطة الطريق. وقد أحرزت اللجنة الرباعية تقدما ملموسا وهي تعتزم رسميا عرض خارطة الطريق على الأطراف عقب الانتخابات العامة التي ستجرى في إسرائيل في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

وتضع خارطة الطريق خطة من ثلاث مراحل لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بوصفها جزءا من جهد يرمي إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وتنطلق التسوية من اعتراف اللجنة الرباعية بأن إحراز التقدم يتوقف على اتخاذ كلا الطرفين خطوات متوازية في الميادين الأمنية والإنسانية وبناء المؤسسات والميدان السياسي. وبناء على ذلك، تقتضي المرحلة الأولى من الطرفين، بالتوازي، تنفيذ وقف تام لإطلاق النار، وتحسين الظروف الإنسانية، وتعزيز بناء المؤسسات الفلسطينية - بما فيها الإصلاح الذي تحتاج إليه كثيرا الإدارة التنفيذية للسلطة الفلسطينية. والوقف الكامل لبناء المستوطنات. والهدف النهائي لخارطة الطريق هو تحقيق، في سنة ٢٠٠٥، رؤية قيام دولتين - هما إسرائيل وفلسطين المستقلة والقابلة للاستمرار وذات السيادة والديمقراطية - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويجري بذل جهود مكثفة للاتفاق على خارطة الطريق وإعادة إطلاق العملية السياسية. وتحتم الحالة الكئيبة على الأرض استكمال اللجنة الرباعية لخارطة الطريق ثم بدء تنفيذها في أقرب وقت ممكن. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها الأمانة العامة، قُتل ٦٨ فلسطينيا و ٢٤ إسرائيليا مما رفع الخسائر في الأرواح منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠ إلى ٢ ٢٩٧ فلسطينيا و ٦٩١ إسرائيليا.

وفي واحد من أسوأ الحوادث التي حصلت في الشهر الماضي، قتل في ٥ كانون الثاني/يناير ما لا يقل عن ٢٢ من

الإسرائيليين والعمال الأجانب، وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين، عندما فجر اثنان من الفلسطينيين أحزمة ناسفة في المحطة الوسطى القديمة للحافلات في تل أبيب. وكان الهجوم هو الأول الذي يشن داخل إسرائيل منذ أكثر من شهر. كما كان الأشد فتكا منذ حادث تفجير سيدار الذي شهدته ناتانيا إبان عيد الفصح عند اليهود في شهر آذار/مارس الماضي.

وقد أدان الأمين العام باستمرار وبقوة جميع الأعمال الإرهابية. وبالإضافة إلى أن الهجمات التي تستهدف المدنيين بغيضة أخلاقيا، فإنها تعتبر شائنة بغض النظر عما إذا كان مرتكبوها يعتبرونها انتقاما لأعمال ارتكبها الطرف الآخر. وقد دانت السلطة الفلسطينية الاعتداء الذي وقع مؤخرا في تل أبيب وتعهدت بمحاكمة المتورطين في تخطيطه. وتتوقع الأمم المتحدة من السلطة الفلسطينية أن تعمل كل ما في وسعها للوفاء بهذا الوعد، وتدعو جميع فئات الفلسطينيين لوضع حد لهذه الهجمات. ونحن نؤيد في هذا الصدد الجهود التي تبذلها حكومة مصر وغيرها للتوسط من أجل إيجاد حل للهجمات التي تشنها الفصائل الفلسطينية.

يعلم أعضاء المجلس أن الأمين العام أيضا أكد مرارا أن على إسرائيل أن تتصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي. فكل يوم تقريبا تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية وشرطة الحدود بقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم العديد من الأطفال. وأسوق إليكم مثالين من أفظع الأمثلة من الأسابيع الأخيرة يوضحان أسباب الجزع: لقد أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على طفلة تبلغ ١١ سنة من العمر فلقيت مصرعها عندما أطلت من نافذة غرفة نومها لمشاهدة جنازة صبي مراهق قتل في اليوم السابق؛ وقتلت طفلة عمرها ٩ سنين عندما كانت تلعب خارج منزلها في قطاع غزة. وبالرغم من النداءات المتكررة، لم تتخذ حكومة إسرائيل أي خطوة معلنة لمنع وقوع هذه الوفيات أو محاسبة المسؤولين عن أعمال القتل غير المشروعة.

وتمثل حماية المدنيين أهم هدف للقانون الإنساني، وتعتبر التزاما على جميع الأطراف في أي صراع. وتقع على عاتق إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤوليات محددة ببساطة ووضوح في اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أكدت المجموعة الرباعية في الشهر الماضي أن على إسرائيل أن تبذل جهدا مطردا لمنع الإضرار بالمدنيين الفلسطينيين. وينبغي لإسرائيل أن تعيد النظر في قواعد الاشتباك التي تعمل بموجبها وكفالة إجراء تحقيق صارم في وفيات المدنيين الفلسطينيين ومحاكمة المسؤولين عن سوء التصرف. ولا يزال الأمين العام، في أعقاب الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء شارون في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ينتظر تقريرا خطيا من حكومة إسرائيل عن نتائج تحقيقها في الظروف التي أدت إلى مقتل السيد إين هوك الموظف في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

كما يجب على حكومة إسرائيل أن توقف ارتكاب أعمال القتل خارج نطاق القضاء وهدم المنازل، التي أعلنت أنها، على العكس، ستكثفها في أعقاب الهجمات الانتحارية الأخيرة في تل أبيب. وتعتبر هذه التدابير انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني وحقوق الإنسان، ومصدرا للشعور العميق بالضيم والغضب فيما بين الفلسطينيين. ويجب على إسرائيل أن تكفل أن يلقى الفلسطينيون - المحتجزون دون توجيه أي اتهام لهم، والذين يبلغ عددهم أكثر من ١ ٠٠٠ - الحماية القانونية الواجبة.

وإني آسف لعدم تحقيق أي تحسن ملحوظ في الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة، ولا تزال إسرائيل لم تف بالالتزامات التي تعهدت

بها للمبعوث الإنساني الشخصي للأمين العام في آب/أغسطس الماضي.

ومع استمرار الشتاء، فإن من المرجح على ما يبدو أن يزيد تدهور الأحوال. ولا يزال حظر التجول يثقل كاهل السكان المدنيين الفلسطينيين بوجه خاص. وفي وقت ما خلال الشهر الماضي، كان هناك نحو ٥٢٠ ٠٠٠ فلسطيني في ٣٠ مدينة وبلدة يخضعون لحظر التجول. وفي مدينة الخليل، تم إغلاق ٢٠ مدرسة لمعظم الشهرين الماضيين بسبب حظر التجول، وبذلك تم حرمان الأطفال الفلسطينيين من الحق الأساسي في التعليم. وقد سمعنا اليوم أن السلطات الإسرائيلية أغلقت جامعتين في الخليل.

وبالإضافة إلى ذلك، فرضت إسرائيل قيودا جديدة على سفر الفلسطينيين ردا على الهجمات الانتحارية الأخيرة بالقنابل. ويحظر على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية صادرة عن السلطة الفلسطينية من مغادرة مدنهم وقراهم. وفي أماكن عديدة، أوقفت خدمات الحافلات بين البلدات، وتقتصر شحنات البضائع من المواد الغذائية والأدوية على طريقة (back-to-back) أي بتحويلها من الشاحنات الإسرائيلية إلى الشاحنات الفلسطينية عند المعابر. ولم يعد يسمح للرجال الفلسطينيين دون سن الـ ٣٥ ولجميع الرجال غير المتزوجين بالسفر خارج قطاع غزة عبر معبر رفح. وتؤدي هذه القيود إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وترقى إلى مستوى العقاب الجماعي للسكان بأسرهم.

ويواصل مجتمع المانحين الدولي جهوده للاستجابة للحالة الطارئة للمعونة الإنسانية. وقام برنامج الأغذية العالمي مؤخرا، على سبيل المثال، بتمديد مشروع المساعدة الغذائية الطارئة لضحايا الصراع، الذي سبق له أن قدم أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طن متري من الأغذية لأكثر من نصف مليون فلسطيني. كما أعلن البنك الدولي عن برنامج لتوسيع نطاق الدعم لتقديم الخدمات الاجتماعية الطارئة إلى الفلسطينيين، وتواصل الأونروا تقديم المساعدة الغذائية إلى أكثر من مليون لاجئ. بيد أن هناك حدودا لما يمكن أن ينجزه مجتمع المعونة. وكان هدفنا ولا يزال استعادة قدرة الفلسطينيين الذاتية على إعالة أنفسهم، لا إيجاد حالة من الاتكال الدائم.

في هذه الظروف العصيبة، من الجوهري أن تساهم حكومة إسرائيل بنصيبها بالوفاء بالتزامها بتحويل إيرادات الضرائب الشهرية المدينة بها إلى السلطة الفلسطينية ووضع جدول لتسديد مئات الملايين من الدولارات من الديون المستحقة المتأخرة. ويمكن أن يترتب على مواصلة عمليات تحويل الإيرادات تأثير إيجابي عميق في الوضع. فمن شأنها أن تسمح للسلطة الفلسطينية مرة أخرى بتسديد مرتبات موظفي الخدمة المدنية في الموعد المقرر وتسديد الديون إلى القطاع الخاص. وعليه، فإن ما أعلنته حكومة إسرائيل مؤخرا عن أنها قد تعيد النظر في التزامها بشأن هذه المسألة يدعو للقلق الشديد.

كما يعتبر من دواعي القلق قيام إسرائيل ببناء الجدار الأمني في الضفة الغربية، الذي سيتضرر منه ألوف الفلسطينيين الذين يعيشون بالقرب منه، وخاصة أولئك الذين يقيمون بين الجانب الفلسطيني من الخط الأخضر والجدار. ويجري بالفعل عزل سكان المجتمعات المحلية عن أراضيهم الزراعية وعن الخدمات الصحية والتعليمية في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم وفقا لما تشير إليه الخطط الحالية، تطويق بلدة قلقيلية بشكل كامل تقريبا بالجدار، وحصر إمكانية الوصول إليها عبر ممر ضيق إلى الشرق تسيطر عليه القوات الإسرائيلية.

وبالرغم من أن حاجة إسرائيل إلى أن تدافع عن نفسها ضد التسلل يجب أن تحترم – ونحن نعترف كليا بالثمن الباهظ الذي دفعه الإسرائيليون نتيجة الهجمات

الانتحارية بالقنابل – فإن إسرائيل بحاجة إلى كفالة عدم اتخاذ تدابيرها الأمنية على حساب السكان المدنيين الفلسطينيين.

وتتواصل جهود الإصلاح الفلسطينية بدعم نشيط من المجتمع الدولي. ونحن متفائلون بوجه خاص بالتقدم السريع للإصلاحات المالية ونحيط علما بأن السلطة الفلسطينية قدمت إلى المجلس التشريعي الفلسطيني ميزانية تقشفية للسنة المالية ٢٠٠٣ وهي بصدد بناء قدرة قوية للمراجعة الداخلية للحسابات، بمساعدة شركات محاسبة دولية شهيرة.

وإننا من ناحية أخرى، نشعر بالقلق إزاء قلة التقدم المحرز في النهوض بمسألة سيادة القانون. ولا تزال الأوساط القانونية الفلسطينية تطعن في مشروعية محاكم أمن الدولة الفلسطينية وفي أن قيام الرئيس عرفات مؤخرا بتكليف المدعي العام لمحكمة أمن الدولة بدور "المدعي العام لفلسطين" لم يوضح مركز المحاكم. ويعتبر إنشاء سلطة قضائية قوية تتسم بالشفافية أساسا هاما للإصلاح في المجالات الأخرى.

ونظرا لأهمية دفع عملية الإصلاح الفلسطيني، فقد رحب الأمين العام بمبادرة رئيس الوزراء بلير لعقد اجتماع بين الفلسطينيين والمجموعة الرباعية وممثلين عن حكومات مصر والأردن والمملكة العربية السعودية لمناقشة هذه المسائل. وقد شعرنا بخيبة أمل شديدة إزاء قرار حكومة إسرائيل بعدم السماح للمسؤولين الفلسطينيين بحضور هذا الاجتماع. وتم عقد هذا الاجتماع على أية حال بفضل التكنولوجيا الحديثة، باستخدام وصلة تلفزيونية مباشرة. وقد أدى اجتماع لندن إلى تيسير الإفادة من التقدم المحرز في الإصلاح الفلسطيني، وركز الاهتمام على أهمية البدء من جديد في عملية السلام. ووافق مبعوثو المجموعة الرباعية على الاجتماع مرة أخرى في لندن في سياق اجتماع للمتابعة تعقده فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني في أوائل شباط/فبراير. وأتصور أن السفير طومسن يود أن يقدم إلى المجلس إحاطة إعلامية مستفيضة بدرجة أكبر عن نتائج اجتماع لندن.

إن كفالة أن يسفر ذلك الإصلاح عن تأثير ملموس على حياة المواطنين الفلسطينيين تمثل تحديا جماعيا لنا ومسؤولية جماعية على عاتقنا. ويجب علينا أن نعمل على استعادة حكومتهم لقدرتها على أن توفر لهم المؤسسات الجديرة بثقتهم وعلى أن تزودهم بالخدمات التي يحتاجونها.

أنتقل إلى مسائل أخرى، لقد قدم الأمين العام المساعد العنابي إحاطة إعلامية للمجلس في الأسبوع الماضي عن حادث إطلاق النار الذي وقع في مرتفعات الجولان يوم ٨ كانون الثاني/يناير. ذلك أن دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي قتلت جنديا سورياً يرتدي الملابس المدنية وأسرت جندياً آخر غربي خط ألفا الذي يفصل بين المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والخاضعة للسيطرة السورية في مرتفعات الجولان السورية، وشرقي السياج التقني الإسرائيلي. وسلّم جيش الدفاع الإسرائيلي الجندي الأسير إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي سلمته كما سلّمت جثة الجندي القتيل إلى السلطات السورية. وما زالت قوة فض الاشتباك تحقق في الأمر ومن السابق لأوانه الخروج باستنتاجات محددة. ولحسن الحظ أنه لا إسرائيل ولا سوريا سمحتا بتصعيد هذا الحادث. فمن الحمق السماح لتلك الجبهة التي اتسمت بالهدوء منذ إبرام اتفاق فض الاشتباك بأن تصبح بؤرة للتوتر في حالة إقليمية متوترة بما فيه الكفاية.

وقد ظلت الحالة على امتداد الخط الأزرق هادئة بشكل عام منذ الإحاطة الإعلامية السابقة. بيد أن كلا من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق وما يقترن بها

من إطلاق النيران المضادة للطائرات من الجانب اللبناني قد استمرت. وقد تفاوت تواتر عمليات التحليق الجوية، فشهدت بعض الأيام زيادة مفاجئة فيها، سواء من حيث عدد الانتهاكات أو المنطقة التي تتعرض للتحليق فوقها. وسقطت شظايا نيران الأسلحة المضادة للطائرات في بعض الأحيان بالقرب من القرى الإسرائيلية.

وما برحت مسألة مياه الوزاني/الحصباني تشكِّل مصدراً للتوتر وربما للتصعيد بين إسرائيل ولبنان. والمناقشات مستمرة داخل الحكومة الإسرائيلية حول ما إذا كان يلزم أن يُطلب إلى الأمم المتحدة استخدام مساعيها الحميدة من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن استخدام المياه في تلك المنطقة. ونأمل أن تنتهي هذه المداولات سريعاً وعلى نحو إيجابي. وندعو الحكومة اللبنانية إلى الاستمرار في احترام التزاماتها بعدم التوسع في مشاريعها المائية بما يتجاوز القدر المذكور بالفعل في تقريرها إلى أن يتم حسم هذه المسألة.

ويتركّز كثير من الاهتمام في الوقت الحالي على نتائج الانتخابات العامة الإسرائيلية التي ستجري في ٢٨ كانون الثاني/يناير. ومهما كانت الحكومة الإسرائيلية التي يتمخض عنها الاقتراع فإنها ستواجه واقع العنف المتنامي في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وتمثِّل الشدة الاقتصادية المتزايدة على كلا الجانبين تحدياً خطيراً آخر. ذلك أن غالبية الفلسطينيين الآن يعانون من الفقر، في حين يمر الاقتصاد الإسرائيلي بكساد عميق. ولعل من أشد ما يدعو للأسى على كلا الجانبين أن الأمل ضئيل في حدوث انفراج قريب في الجمود السياسي الذي أدى إلى هذه الأزمة وما زال يؤجج لهيبها.

وثمة مبرر مشروع للقلق من أن تؤدي الاتجاهات السلبية السائدة بشكل بالغ الوضوح على أرض الواقع إلى تقلص احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، غير أن هناك توافق آراء واضحا في المجتمع الدولي بشأن دعم جهود اللجنة الثلاثية الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة تستند إلى قيام دولتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ومهما بلغت المصاعب الراهنة، فإنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم في نهاية المطاف إلا من خلال عملية سياسية تأخذ بعين الاعتبار التام الآمال المشروعة لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. لذلك فإننا ما زلنا مقتنعين بأن تنفيذ خارطة الطريق التي رسمتها اللجنة الرباعية سيشكِّل بداية جديدة للشعبين في كلا المجتمعين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية استمراراً لمناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.